

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أغسطس 2016

### ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير في القسم الخاص بالتطورات الاقتصادية المحلية أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الذي شهد ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى (301.8) فلس نهاية شهر أغسطس، أي بنسبة ارتفاع (0.08%) مقارنة ببداية الشهر. ويعزى هذا الارتفاع بالدولار أمام العملات الأخرى شاملة الدينار إلى عدة أسباب منها البيانات الإيجابية الصادرة من وزارة العمل الخاصة بإضافات جديدة بالوظائف غير الزراعية بنحو (255) ألف وظيفة خلال شهر يوليو 2016. إلا أن الدولار شهد ضعفاً عند إقفالي 9 و 10 أغسطس ثم استقر من 10 ولغاية نهاية الأسبوع، بسبب غياب بيانات مؤثرة من ناحية، وانتظاراً لما سيسفر عنه اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) بشأن زيادة أسعار الفائدة، التي أشارت تصريحات المسؤولين لاحقاً بإمكانية رفعها. الأمر الذي ساهم في رفع قيمة الدولار خلال الأسبوع الرابع من شهر أغسطس.

أما فيما يخص تطورات سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال شهر أغسطس، فقد شهد انخفاضاً ليصل على (336.824) فلس، أي بنسبة انخفاض (0.09%) مقارنة مع بداية الشهر. وقد شهدت الفترة 1 – 9 من نفس الشهر انخفاض سعر صرف اليورو مقابل سلة من العملات الرئيسية والدينار الكويتي، بسبب تراجع الإنتاج الصناعي بمنطقة اليورو بنسبة (1.2%) مقارنة بشهر مايو الماضي. بعد ارتفاع بلغ (1.4%) لشهر إبريل. أما في دول الاتحاد الأوروبي فقد تراجع الإنتاج الصناعي بـ (1.1%) في مايو بعد أن ارتفع بـ (1.5%) في شهر أبريل. وقد شهد اليورو تراجعاً خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس بعد أن تعزز موقف الدولار بفعل انتشار القناعات برفع أسعار الفائدة.

وقد شهد سعر صرف الإسترليني انخفاضاً مقابل الدينار خلال شهر أغسطس، ليسجل (395.645) فلس وبنسبة انخفاض (1.03%) مقارنة ببداية الشهر. علماً بأن أكبر انخفاض شهده الإسترليني كان في النصف الأول من أغسطس بسبب إقدام البنك المركزي البريطاني على خفض سعر الفائدة لأول مرة بعد سبع سنوات.

ومن ناحية أخرى شهد السوق النقدي الكويتي عدد من التطورات خلال شهر أغسطس. ومن هذه التطورات ارتفاع العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) ليصل إلى (31.16) مليار دينار وبنسبة نمو

(0.9%) بين شهري أبريل ومايو. كما شهدت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية ارتفاعاً لتصل إلى (31.16) مليار دينار، مقابل ارتفاع ودائع العملات الأجنبية لتصل إلى (3.66) مليار خلال شهر مايو. مع ارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين لتصل إلى (33.56) مليار دينار في شهر مايو. مع انخفاض للائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال نفس الشهر، وبنسبة انخفاض بلغت (1.14%) مقارنة بشهر إبريل. وفي نفس الاتجاه انخفضت القروض الشخصية بنسبة (0.19%) شهر مايو مقارنة بالشهر السابق، وتصل إلى (14.06) مليار دينار. وضمن التطورات النقدية، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة للبنوك بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية". وخاطب البنك البنوك المحلية لأخذ رأيهم في إنشاء منصات مالية تساهم في توفير مصادر تمويل للمستثمرين. كما ناشد محافظ البنك المؤسسات المالية بأهمية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة لحماية المعلومات. كما شهدت البنوك الكويتية تراجعاً في الأرباح بواقع (4.3%) في النصف الأول من عام 2016 مقارنة بالنصف الأول من عام 2015. ويعزى هذا الانخفاض في الأرباح إلى حدث استثنائي. فعند استثناء الزيادة الكبيرة في بيع أحد الأصول التي أعلنت في الربع الأول من عام 2015، يتضح أن البنوك حققت أرباحاً طفيفة بلغت (2%) على أساس سنوي.

وشملت التطورات النقدية خسارة المؤشر السعري للبورصة، خلال شهر أغسطس، بنسبة (0.9%)، ووصل نهاية الشهر إلى (5,419.68) نقطة. مع انخفاض المؤشر الوزني بنسبة (1.4%) ووصل إلى (347.34) نقطة. كما انخفض مؤشر كويت بنسبة (2%) ووصل إلى (801.83) نقطة. وشهدت المؤشرات الثلاث، المشار إليها أعلاه، تراجعاً في الأسبوع الأول من أغسطس بسبب عمليات جنبي أرباح الأسهم القيادية، واستمرار حالة التشاؤم في السوق. ثم عادت مؤشرات البورصة للتراجع (بسبب عمليات البيع على الأسهم القيادية) في الأسبوع الثالث، بعد أن شهدت انتعاشاً في الأسبوع الثاني (بسبب ارتفاع في عمليات الشراء).

وبقدر تعلق الأمر بتطورات معدل التضخم خلال شهر يوليو فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ارتفاعاً ليبلغ (141.7)، علماً بأن سنة الأساس هي 2007 = 100، وقد سجلت الأغذية والمشروبات، والخدمات الصحية، والخدمات المتنوعة ارتفاعاً. في حين سجلت مجموعة الكساء وملبوسات القدم، والمفروشات المنزلية، والخدمات الترفيهية والثقافية، انخفاضاً. مع استقرار مجموعات السجائر والتبغ، وخدمات المساكن، والنقل، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق.

وشهدت التطورات المحلية موافقة مجلس الوزراء، في الأول من أغسطس، على إعادة هيكلة أسعار البنزين بدءاً من أول سبتمبر 2016، وعلى الشكل التالي: ليتر بنزين البنزين الممتاز (85) فلس، والخصوصي (105) فلس، والترا (165) فلس. وبذلك تكون دولة الكويت آخر بلد ضمن بلدان مجلس التعاون تقرر زيادة أسعار البنزين.

أما فيما يخص قسم التطورات الخليجية العربية، فقد تضمن عرضاً لتقرير الأداء الاقتصادي عام 2015 لدولة قطر، والصادر من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، يونيو 2016. ويبدأ التقرير بعرض تطورات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، والذي شهد انكماشاً بالقيم الحقيقية عام 2015 بحوالي (20.16%)، وانخفاض متوسط دخل الفرد بحوالي (27.2%) بسبب انخفاض أسعار النفط. مع انكماش الأهمية النسبية لقطاع التعدين بنسبة (43.6%) عام 2015 قياساً بعام 2014. ونفس الشيء بالنسبة لقطاعات الصناعات التحويلية (المعتمدة أساساً على الأنشطة البتروكيمياوية) بنسبة (24.9%)، وتراجع قطاع البناء بـ (2%). وشهد الإنفاق على الصادرات انخفاضاً ملموساً عام 2015 بحوالي (55.3%). ومثل الإنفاق الاستثماري ثاني أكبر إنفاق بعد الصادرات.

وتطرق تقرير الأداء الاقتصادي لدولة قطر، أيضاً، لجهود التنويع الاقتصادي فقد شهد عام 2015 تراجع أهمية القطاعات الهيدروكربونية، وبروز أهمية القطاعات غير النفطية والتي نمت بمعدل (7.8%)، مع أهمية خاصة للأنشطة الخدمية (2.2%)، والبناء (1.1%)، والصناعة التحويلية (0.3%).

كما شهد عام 2015 انخفاضاً بمعدل التضخم بدولة قطر ليصل إلى (1.8%). ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض التضخم المستورد، وبشكل خاص الأغذية والمشروبات. كما تطرق الأداء الاقتصادي إلى الأسواق المالية القطرية التي شهدت، شأنها شأن بقية أسواق مجلس التعاون، انخفاضاً في الأداء. حيث سجّل مؤشر بورصة قطر تراجع بـ (4.7%) خلال عام 2015. ووصلت القيمة السوقية للأسهم بالبورصة إلى (533.2) مليار ريال نهاية عام 2015، وتراجع بلغ (18.3%) قياساً بعام 2014. كما سجّل مؤشر بورصة قطر (الذي يضم أكبر عشرين شركة) تراجع بنسبة (15.1%) نهاية عام 2015 مقارنة بنهاية عام 2014.

وشهد العرض النقدي بمعناه الواسع (M2) نمواً بلغ (3.4%) نهاية عام 2015. وساهمت في هذا النمو، أساساً، كل من ودائع القطاع الخاص، وودائع الأجل. وشهدت المالية العامة، من جانب الإيرادات العامة، انخفاضاً عام 2015 بـ (20.7%) قياساً بعام 2014. وذلك بسبب انخفاض

الإيرادات النفطية، وانخفاض إيرادات ضريبة الدخل على الشركات، وإيرادات الرسوم الجمركية. مع اتجاه لزيادة رسوم الخدمات بنسبة (42.9%)، وتراجع دخل الاستثمار بـ (19.7%)، والمتضمن أساساً أرباح شركة قطر للبترول. كما شهد جانب الإنفاق زيادة عام 2015 تقدر بنسبة (7.6%) عن عام 2014: (10.4%) في الإنفاق الجاري، و(0.7%) في الإنفاق الاستثماري. مع ارتفاع العجز الأولي للأنشطة غير الهيدروكربونية. وقد مثل هذا العجز حوالي (26.8%) من الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالموارد الهيدروكربونية. وفيما يتعلق بالدين العام فقد وصل إلى (258.3) مليار ريال عام 2015 (حوالي 42.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وبزيادة (67) مليار ريال عن عام 2014. وشكّل الدين المحلي (65%) من إجمالي الدين العام يقابله (35%) للدين الخارجي، عام 2015.

وأخيراً عرض قسم التطورات الاقتصادية الدولية، حيث أشار على ارتفاع إنتاج أوبك من النفط ليصل إلى مستويات قياسية في يوليو 2016، بسبب قيام العراق بضخ المزيد من النفط، وزيادة صادرات نيجيريا، وبقاء السعودية كمجهر للزيادة الموسمية في الطلب. مع ارتفاع عدد الحفّارات الأمريكية (44 حفّار في يوليو) والتي تعتبر أكبر زيادة منذ شهر أبريل عام 2014. وأشار التقرير أيضاً إلى تراجع صادرات الكويت النفطية إلى اليابان في يوليو بنسبة (25.2%) على أساس سنوي، وليصل إلى (5.04) مليون برميل.

وشهدت أسعار النفط تقلبات خلال شهر أغسطس. ومع بداية الأسبوع الأخير من هذا الشهر انخفضت الأسعار بنحو (3%) بسبب ارتفاع صادرات منتجات التكرير من الصين، والارتفاع في منصات الحفر في الولايات المتحدة، وتوقعات زيادة صادرات العراق ونيجيريا. وساهم ارتفاع سعر صرف الدولار في تراجع أسعار النفط، وزيادة مخزونات النفط الأمريكي ليصل إلى (526.2) مليون برميل. وضمن التطورات النفطية، كشفت منظمة أوبك، في تقريرها المنشور في 10 أغسطس عن وصول مستوى إنتاج الدول الأعضاء إلى (33) مليون برميل/ يوم لتعويض نقص إنتاج نيجيريا وليبيا. وتتوقع المنظمة وصول إنتاجها عام 2017 إلى (33.01) مليون برميل/ يوم، مما يخلق فائض بالمعروض قد يصل إلى (100) ألف برميل/ يوم. مع توقع المنظمة أن ينكمش عرض النفط من خارجها بواقع (79) ألف برميل/ يوم عام 2016، وبـ (150) ألف برميل/ يوم عام 2017.

وأشار التقرير، هنا أيضاً، إلى توقع وكالة الطاقة إلى أن أسواق النفط ستبدأ بالتحسن في النصف الثاني من عام 2016، مع بطئ هذا التحسن بسبب تراجع نمو الطلب، وتحسن إمدادات العرض النفطي من خارج منظمة أوبك، مع توقع انخفاض ملموس في مخزونات النفط العالمية في الأشهر القليلة القادمة، الأمر الذي سيساهم في تقليل تخمة العرض. كما توقعت الوكالة زيادة إنتاج مصافي النفط بواقع (2.2) مليون برميل/يوم ليصل إلى مستوى قياسي عند (80.6) مليون برميل/يوم في الربع الثالث عام 2016. وأشارت الوكالة، أيضاً إلى إمكانية انتعاش إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك بواقع (300) ألف برميل/يوم، وأن تدشين حقل كاشاجان في كازاخستان هو أحد الأسباب وراء ذلك. ونتيجة لذلك، ولتوقعات الوكالة بانخفاض نمو الطلب، خفضت الوكالة توقعاتها للطلب على النفط أوبك عام 2017 بواقع (200) ألف برميل/يوم، وليصل إنتاج المنظمة إلى (33.5) مليون برميل/يوم.